الوسائل البديلة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي في الخدمة السحابية

Alternative means of determining international jurisdiction in cloud service

أ.د. نظام جبار طالب
كلية القانون – جامعة القادسية
Nidham.talib@qu.edu.iq

الباحث: علي جبار عباس
كلية القانون – جامعة القادسية
Law21.post3@qu.edu.iq

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٩/٥
تاريخ قبول النشر هو ٢٠٢٣/١٢/٧

الملخص:

ان التحديات التي تواجه الخدمة السحابية في مسألة التنازع الدولي الذي يتعلق بالاختصاص القضائي قد أثر في العلاقات في إطار القانون الدولي الخاص، وهي علاقات عابرة للحدود وعادةً ما تكون متشابكة وممتدة حول العالم بفضل شبكة الانترنيت، والتي لا يمكن أن يحدد لها مكان كما هو الحال في العقود التقليدية، وكذلك عجز القواعد التقليدية التي يحدد الاختصاص القضائي على ضوئها، وبذلك لا بد من وجود وسائل بديلة تضع حلاً مناسباً لعقود الخدمة السحابية وهي عقود أفرزتها التكنلوجيا الحديثة. فالذهاب إلى التحكيم الالكتروني أو الاعتماد على دور الإرادة في العقود الخاصة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي يمكن أن يضع حلاً لمثل هذه العقود.

الكلمات المفتاحية: الوسائل البديلة، تحكيم الكتروني، عقود خاصة، خدمة سحابية.

Abstract

The challenges facing the cloud service are in the issue of international conflict related to jurisdiction and its impact on relationships within the framework of private international law, which are cross-border relationships and are usually intertwined and extended around the world thanks to the Internet, which cannot have a specific place as is the case in traditional contracts. At the national level, as well as the inability of the rules based on which jurisdiction is determined, and thus there must be alternative means that provide a solution to cloud service contracts, which are contracts produced by modern technology. Going to electronic arbitration or relying on the role of will in private contracts in determining international jurisdiction can Develops a solution for such contracts.

Keywords: alternative means, electronic arbitration, private contracts, cloud service.

المقدمة

أولاً: مدخل تعريفي بالدراسة:-

الخدمة السحابية هي التطور التقني لتطبيقات الكمبيوتر وأجهزة الهاتف المحمول التي توفر حفظ البيانات عبر السحابة وعن طريق شبكة الانترنيت، ومفهوم السحابة يعني مجموعات من أجهزة الكمبيوتر تضم كل مجموعة آلاف من الاجهزة المتصلة على الانترنيت عن طريق مركز حوسبة مصمم لتزويد مستخدمي السحابة بالتطبيقات السحابية، ويتم عن طريقها تخزين البيانات والصور ومقاطع الفيديو، والتي تتيح الرجوع للمستخدم الذي يحوز جهاز الكمبيوتر أو جهاز الهاتف المحمول إلى هذه الخدمة في أي وقت وفي أي مكان بشرط أن يكون الاتصال بالأنترنيت مؤمناً. وتقدم الخدمة السحابية من قبل شركات عديدة وأهم هذه الشركات هي (APPLE,GOOGL,MICROSOFT,AMAZON,DROP BOX) وهي شركات تسمح بالتخزين السحابي من خلال الاشتراك عن طريق العقد المبرم بين مزود الخدمة السحابية والمستخدم.

ثانياً: أهمية الدراسة:-

الخدمة السحابية هي نوع جديد من الخزن إذ يتم عن طريق السحابة الموجودة في الفضاء الافتراضي، وتحديد المسائل التي تتعلق في تنازع الاختصاص القضائي الدولي هو أمر قد تشوبه بعض الصعوبة، والامر يعود الى سبب حداثة الموضوع مدار البحث. وتوجد بعض الدراسات المتفرقة هنا وهناك مثل المملكة المتحدة، وكذلك الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي. أما المشرع العراقي لم يتطرق لهذا النوع من الخدمة لا من قريب ولا من بعيد. وبذلك تأتي أهمية الموضوع من الجانبين النظري على المستوى الاكاديمي والعملي على مستوى المؤسسات القضائية والشركات ومستخدمي الخدمة السحابية.

ثالثاً: إشكالية الدراسة:-

الاشكالية مدار بحثنا ترتبط ارتباط وثيق بحالة الغموض والضبابية في العلاقات الدولية الخاصة المرتبطة بالخدمة السحابية، وانسحب ذلك بشكل كبير على تنازع الاختصاص القضائي الدولي. والاشكالية الرئيسية هي عدم قدرة قواعد تنازع الاختصاص القضائي التقليدية من مواجهة هكذا نوع من الخدمة، وبالتالي بات البحث عن وسائل بديلة في تحديد الاختصاص القضائي في الخدمة السحابية من المسائل المهمة من أجل الوقوف على الاشكالية التي يتضمنها هذا البحث.

رابعاً: منهجية الدراسة:-

ان طبيعة هذه الدراسة استوجبت الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن، وذلك من أجل أن نسلط الضوء على إشكالية هذه الدراسة، فمن خلال موقف المملكة المتحدة والولايات المتحدة الامريكية، وكذلك الاتحاد الاوربي يمكن ان نبين بعض مسائل الخدمة السحابية التي تختص بالوسائل البديلة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي، ومن ثم موقف المشرع العراقي وان خلا هذا الأخير من التطرق لهكذا نوع من الخدمة.

خامساً: هيكلية الدراسة:-

تماشيا مع موضوع هذا البحث سوف نتناول هذه الدراسة في مطلبين من أجل الوقوف على الوسائل البديلة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي في الخدمة السحابية، لذلك سنخصص

المطلب الاول لدور التحكيم الالكتروني في فض منازعات عقود الخدمة السحابية، ومن ثم المطلب الثاني لدور الارادة في العقود الخاصة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي.

المطلب الاول

دور التحكيم الالكتروني

في فض منازعات الخدمة السحابية

للوهلة الأولى كان تحديد الاختصاص القضائي حصراً في القوانين الوطنية، وذلك لأنه يتعلق بالسيادة الخاصة بالدول، إلا أن الوضع قد تغير بشكل كبير وذلك بظهور التحكيم ودور الارادة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي. وقد أخذ التحكيم بالانتشار الواسع باعتباره طريقة من الطرق التي تفض بها المنازعات في الوقت القديم والحديث. وذلك لإتصافه بالصفات التي في كثير من الاحيان لا توجد في القضاء العادي، ويسمح التحكيم للمتحاكمين حصول حكم بات دون طعن، وكذلك النزاع الذي يحسم عن طريق التحكيم يكون بالتراضي، اضافة الى السرية في التحكيم والمدة المتفق عليها في العقد.[١] ومن حيث تعريف التحكيم فنعتقد إنه لا يوجد خلاف في ذلك سواء أكان التحكيم تقليدي أو الكتروني فان النتيجة واحدة، وهي الفصل في النزاع المعروض أمام الجهة المختصة بالتحكيم.[٢]

وبفضل التقدم التكنلوجي الكبير في زماننا هذا، حيث يشير الواقع القانوني إلى أن المفاهيم القانونية والنظم قد توزعت الى ما هو تقليدي، وإلى ما هو الكتروني، فبوجود العقد التقليدي يوجد إلى جانبه العقد الالكتروني، وكذلك بوجود التحكيم التقليدي أيضا يوجد التحكيم الالكتروني، ولكن الفرق لا يكون في جوهر الفكرة أو النظام القانوني، فأن التحكيم الالكتروني وجوهره هو ذاته في التحكيم التقليدي، ويكون هذا الاخير مبرم وموقع بين اطرافه على الورق أو بوثيقة، اما التحكيم الالكتروني يكون توثيقه بالوسائل الالكترونية (الأميل) أو الاستمارة الالكترونية التي تعود الى مؤسسة التحكيم الالكترونية.[٣]

إن دور عقود التحكيم الالكتروني في الاشكاليات القانونية التي تنجم عن عقود التخزين السحابي تخضع لنصوص متنوعة. وهي تحكم بإطار قانوني متنوع ومتعدد يختلف باختلاف الولاية أو الدولة وتشريعاتها.[٤]

إن للتحكيم الالكتروني أثر في حل المنازعات التي تنشأ عن عقود التخزين السحابي في المملكة المتحدة حيث شهدت الأعوام السابقة زيادة في استخدام وسائل التخزين السحابي، والذي نشأ عنه منازعات عديدة. وبما إن التحكيم التقليدي يعتبر مكلفاً ويستهلك الوقت ولا يمكن أن يحل المنازعات في بعض الأحيان بشكل ملائم فيلجئ الأطراف لوسائل حل النزاع البديلة والتي تمثل استخداماً للتقنيات في حل المنازعات، وكان للتحكيم الإلكتروني أثراً على حل المنازعات التي تنشأ عن عقود التخزين السحابي.[٥]

وبشكل عام ساهمت خدمات التخزين السحابي بترشيد طرق تخزين الأفراد والشركات للبيانات. وخاصةً وأن التخزين السحابي تنامى استخدامه، وهذا يعني ان المشاكل التي ستنشأ عنه وتزداد حتماً. وهذه النزاعات يمكن أن تكون من انتهاك البيانات أو اعتبارات تتعلق بمجال انتهاك شروط الخدمة نفسها، والتحكيم الالكتروني يوفر

سبيل بديل لحل النزاعات في المملكة المتحدة بواسطة استخدام التقنية بهدف توفير سبيل جيد ومناسب ومتخصص لحل تلك النزاعات التي تنشأ عن تلك العقود. [٦] وللتحكيم الالكتروني مزايا إذ أنه يكون سريعاً ويسمح في تواصل سهل وطرح الأدلة بشكل أسرع والاشتراك عن بعد في الجلسات، وتقليل الوقت اللازم لاتخاذ القرار. وكذلك يكون التحكيم الالكتروني فعالاً مقارنة بالكلفة إذ يختصر الأطراف تكاليف النقل والتكاليف الأخرى التي تنشأ عن التحكيم، وحضور الجلسات عن بعد يُسهم بتقليل التكلفة لكلا الطرفين.[٧] إما المشاكل التي تواجه التحكيم الالكتروني، فهي أن التحكيم الالكتروني الناجح يعتمد على توفر المصادر التقنية والبنى التحتية الرقمية. ويجب على الأطراف أن يكون لديهم البرمجيات والمعدات المناسبة للوصول الى التحكيم الالكتروني والاشتراك فيه بطريقة مناسبة. وكما يساهم التحكيم الالكتروني في حفظ البيانات التي تتضمن السرية.[٨]

ويلاحظ أن الأطراف في بريطانيا تلجئ للتحكيم الرقمي، وخاصة وأن مشاكل عقود التخزين السحابي تتطلب حلول سريعة، وبالذات أن أي تأخير قد يقود إلى خسائر مادية أو إضرار بالسمعة، ومن خلال استخدام التقنية فإن التحكيم الالكتروني يتضمن تواصل أسهل واتخاذ قرار أفضل.[٩]

أما على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية تحكم هذه المسألة بشكل أساسي بقانون التحكيم الاتحادي the Federal Arbitration Act , (FAA) الذي يحكم مسألة تحديد صلاحية اتفاقيات التحكيم وتنفيذها، ويؤسس هذا القانون قرينة تدل على صحة التحكيم ويحرص على التدخل الضعيف من قبل الحكومة في مسألة تنفيذ اتفاقيات التحكيم.[١٠] ومن أجل أن يصبح اتفاق التحكيم صحيحاً، يجب أن يستوفي شروط العقد، مثل العرض والقبول والاعتبار وتقدم هذه النصوص بوصفها بنداً في داخل عقد التحكيم أو من خلال بنود مستقلة عن العقد تكتب في وقت إبرام العقد، ويعبر الأطراف عن قبولهم ببند التحكيم إما بشكل صريح أو بشكل ضمني حينما يبرمون عقود التخزين السحابي.[١١]

ونلاحظ إنه من أجل ضمان صلاحية اتفاق التحكيم في عقود التخزين السحابي يجب أن يستوفي التحكيم مجموعة شروط وهي:

أولا: الوضوح: يجب أن تكن نصوص اتفاق التحكيم واضحة وسهلة الفهم من المستخدم أو المتعاقد الاعتيادي في الخدمة السحابية. ويجب ان تقدم النصوص وتصاغ بطريقة سهلة الفهم من قبل الطرفين.[١٢]

ثانيا: القبول المشترك: يجب أن توجد فرصة لطرفي العقد من أجل أن يفهموا نصوص العقد وأن يعبروا عن موافقتهم لنصوص العقد بشكل صريح أو ضمني. ويمكن للمحاكم أن تقرأ نصوص العقد وتتأكد ما إذا كان الطرفان موافقان أو غير موافقان على نصوصه أو ما إذا تحصل أحد الطرفين على الموافقة بشكل غير صريح.[١٣]

ثالثا: إلغاء نص اللجوء للتحكيم بعد مدة من الزمن: تطالب بعض الولايات أن تتضمن عقود التحكيم الالكتروني بشكل عام وخاصة في عقود التخزين السحابي نصوص تسمح ببطلان

العقد بعد مرور مدة من الزمن، وبشكل يسمح للأطراف أن ينسحبوا من التحكيم بعد مرور هذه المدة، أي أن التحكيم لا يكون اللجوء إليه ملزماً بعد مرور تلك المدة.(١٤)

وفي إجراءات التحكيم يكون دور المحكم بوصفه صانع قرار منصف، ويمكن للأطراف أن يتفقوا على محكم معين أو يمكن أن يعتمدوا على مؤسسة تحكيمية في اختيارها للمحكم. ويكون قرار التحكيم الالكتروني يكون ملزماً وواجب التنفيذ من قبل المحكمة. وتكون سلطة المحكمة محدودة لمسائل ما بعينها، أو يمكن أن تمتد لأي نزاع ينشأ عن عقود التخزين السحابي، ويوضح ذلك من خلال لغة ونصوص العقد بحد ذاته(١٥) وفي السنوات الأخيرة، حصلت نقاشات وجدالات كبيرة حول مسألة تنفيذ اتفاقيات التحكيم ومدى إنصافها. وخاصة في عقود التحكيم. وسنت بعض الولايات قوانين تقيد أو تنظم استخدام التحكيم الرقمي في سياقات محددة. وبشكل عام تلتزم الولايات بموجب قانون التحكيم الاتحادي أن لا تضر أو أن لا تمتنع عن تنفيذ اتفاقيات التحكيم السليمة. (١٦) وكان هناك دوراً بارزاً وأساسياً لجمعية التحكيم الأمريكية في حسم النزاعات عن طريق الشبكة العالمية للمعلومات، وكذلك إنشائها للمشروع الذي يتعلق بالقاضي الافتراضي لعام ١٩٩٦حيث يتم العمل من خلال المشروع هذا بطريقة التحكيم الالكتروني.(١٧)

والجدير بالملاحظة أن البيئة القانونية التي تتعلق بعقود التخزين السحابي تتطور بشكل مستمر في ميدان القضاء والميدان التشريعي وبالاعتماد على التطورات التقنية والتي تؤثر بتفسير وتنفيذ هذه العقود، وهذا الأمر نفسه يتعلق بالتطورات التشريعية والقضائية في ميدان التحكيم الالكتروني، ودورها في حل مشاكل عقود التخزين السحابي.(١٨) ومن الضروري أن تنفذ عقود التحكيم في ميدان التخزين السحابي في الولايات المتحدة ما دامت هذه العقود صحيحة وسليمة ومهما يكن فان نطاق تنفيذ هذه العقود يختلف من عقد لآخر.(١٩)

ولكن في اطار الاتحاد الاوروبي فقد أعتمد على تقنية (ODR) في النزاعات التي تحصل بين المستهلكين وكذلك الشركات التجارية، وهذه التقنية عبارة عن مجموعة من تقنيات حل النزاعات التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأتمتة وتسريع معالجة المعلومات والتغلب على المسافات من خلال استخدام الاتصالات عن بعد. ويتضمن ذلك عادةً منصة عبر الإنترنت يتم من خلالها تحميل المستندات (الأدلة والحجج القانونية وآراء الخبراء وما إلى ذلك) وتخزينها وتنظيمها وإتاحتها للأطراف ذات الصلة والطرف الثالث المحايد. وقد يتضمن أيضًا التواصل عن بعد من خلال مرافق عقد المؤتمرات عبر الإنترنت مما يعني أن الأطراف والطرف الثالث المحايد لا يحتاجون إلى الاجتماع شخصيًا. بالإضافة إلى ذلك، قد يستخدم مكتب تسوية المنازعات أدوات متطورة لإدارة المعرفة للحصول على معلومات قانونية حول قضية محددة أو رأي الخبراء والقانوني. (٢٠)

وبالتالي نلاحظ أن حل النزاعات عن طريق الاتصال الحاسوبي هي طريقة ميسرة وسهلة، وايضا ملائمة لعقود الخدمة السحابية أو بصورة عامة للعقود التي تتعلق بالتجارة الالكترونية لان هذه الاخيرة قائمة على السرعة والائتمان، ولكن

حل النزاع عن طريق الاتصال الحاسوبي اذا كان يتعلق بالوساطة فتكون نتيجته غير ملزمة بخلاف نتيجة التحكيم الالكتروني حيث تكون نتيجته ملزمة لأطراف النزاع.

ولم يشر المشرع العراقي الى حل النزاعات التي تنشأ عن عقود التجارة الدولية بالتحكيم الالكتروني الا انه اشار الى التحكيم بصورة عامة، ولكن لم يكن بقانون خاص به حيث تضمن قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩ في المواد من (٢٥١ الى ٢٧٦) وهذه المواد تشير الى التحكيم الداخلي، وهذا للوهلة الاولى ولكن بعد التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ فقد تم انشاء مركز التحكيم التجاري الدولي ومقره غرفة تجارة النجف في ٢٠١١/٣/١٢ وهذا المركز يعمل وفق النظام الخاص بالتحكيم الدولي حيث يناظر القواعد التحكيمية في الغرف والمراكز الدولية، وكذلك يتوافق مع قواعد القانون النموذجي للأونيسترال.[٢١] وبالرغم من ان المشرع العراقي قد اشار الى التحكيم التجاري الدولي في قوانين متفرقة.[٢٢]

إلا أنه لم يشر إلى التحكيم الالكتروني بالرغم من تشريعه لقانون المعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ وبذلك اصبح التحكيم الالكتروني ذا اهمية كبيرة بوجود العقود التي تتعلق بالخدمة السحابية والعقود الرقمية بصورة عامة. ونلاحظ ان التحكيم الالكتروني قد يكون ملائما للعقود التي افرزتها التكنلوجيا، والتي تبرم في فضاء افتراضي غير ملموس، اضافةً إلى سرعة التحكيم الالكتروني وسريته وصدور حكم تحكيمي باختيار أطراف النزاع ورضاهم التام، فهو يسهم في حل النزاعات التي تحصل في الفضاء الالكتروني والذي تعجز عنه الطرق التقليدية المتبعة في التحكيم العادي، وكذلك نلاحظ أن التحكيم الالكتروني يُبعد أطراف النزاع عن اللجوء الى المحاكم العادية للفصل في النزاع. ولكن نلاحظ أن هناك ثمة أمر وهو أن التحكيم الالكتروني يحتاج إلى بنية تحتية تتعلق بالجانب الالكتروني من حيث توفير الاجهزة الحديثة وانشاء المؤسسات الافتراضية والمحكمين الالكترونيين وهذا بدوره يحتاج إلى جنبة مالية وعادةً ما يكون مكلفاً على الدول التي تمر بوضع مالي غير مستقر ومنها العراق، إلا أن الاوضاع تؤمل بالخير مستقبلا.

المطلب الثاني

دور الارادة في العقود الخاصة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي

إن تحديد الاختصاص في مسائل عقود التخزين السحابي يمكن أن يعتبر مسألة ذات صعوبة، وذلك لأنها ترتبط بشروط العقد ومغايرتها لقواعد القانون الدولي الخاص، وتلعب الإرادة في العقود الخاصة دور مهم في تحديد الاختصاص القضائي في هذه العقود، وذلك من خلال العوامل التي تحدد وتوضح دور العقود الخاصة في هذا السياق.[٢٣] ومن هذه العوامل التي تحدد نصوص الاختصاص القضائي هي اتفاق الاطراف على تضمين نصوص تتعلق بالاختصاص في عقود التخزين السحابي، وهذه النصوص يمكن أن تكون حصرية، مخصصة لنظام قضائي ما بعينه، أو غير حصرية تسمح باختصاصات قضائية متعددة. وإن نصوص الاختصاص تنفذ ما لم توجد أسباب ملحة تؤدي الى تنحي المحاكم، مثل أسباب خاصة بالسياسة العامة أو عدم وجود صلة في

الاختصاص الذي تم اختياره.[٢٤] ويشير الاختصاص القضائي الى الحدود الجغرافية لسلطة المحكمة، والتي لا تختلف بالضرورة عن الحدود الوطنية، وتتعلق بنود الاختصاص القضائي بالمحاكم التي ستنظر النزاع، وبذلك يجب على الاطراف النظر بعناية الى كيفية عمل المحاكم في مختلف البلدان عند التفاوض على بنود الاختصاص، فعلى سبيل المثال تشترك انجلترا وويلز في نفس نظام المحاكم، في حين ان اسكتلندا لها نظامها الخاص، وبذلك فان البند الذي يمنح الاختصاص لمحاكم المملكة المتحدة قد يكون غير قابل للتنفيذ بسبب غموضه.[٢٥]

ولكن يمكن أن يكون للإرادة المستقلة التي تنشأ من العقود الخاصة دوراً يجعلها مناسبة للبيئة الرقمية بصورة عامة وعقود الخدمة السحابية بصورة خاصة، ونظراً لما تتمتع به هذه العقود من الخصائص، واضافة إلى عدم محدودية الفضاء السيبراني إذ أن هذا الاخير بلا حدود مادية، فقد يكون اطراف العقد أمام مشكلة عندما يكونوا أمام مجموعة قوانين من المحتمل ان تكون قابلة للتطبيق، واللجوء إلى ارادة الاطراف المستقلة قد تتماشى مع عدالة النزاع، وكلما زادت مشاركة الاطراف في تسوية المنازعات زادت ثقتهم بذلك، وكذلك تسهيل العمل على القضاة حيث تبعدهم عن البحث بقواعد الاسناد[٢٦]

ونلاحظ ذلك وخصوصا إذا ابرم العقد الرقمي من خلال اتفاقية التفاف النقر، وهي اتفاقية يتم عرض شروطها على المستخدم، والتي لا يتطلب من المستخدم ان ينقر على المربع الذي يشير الى حوار، ولكن له الحرية في أن يختار في وقت لاحق النقر بعد التمعن من الشروط المدرجة في العقد، وبذلك فقد عبر عن ارادته من خلال العقد الخاص بينه وبين مزود الخدمة. وقد وجدت المحاكم في الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا بشكل عام ان هذه الاتفاقية قابلة للتنفيذ ووفقا لطبيعة الموافقة، ومثال ذلك القضية التي تتعلق Agemian v. Yahoo! Inc. [٢٧] حيث كان الاتفاق يختص باتفاقية التفاف النقر، والتي حاول الورثة بالسعي للوصول إلى الحساب الخاص بالبريد الالكتروني للمتوفى حيث وجدت المحكمة بانه لا توجد شروط استخدام ولا وصية تقيد ذلك حيث يطبق القانون الخاص بإقامة المورث الذي يتعلق بأيلولة الحساب الرقمي مع مراعاة الاحكام التي تتعلق بالخصوصية.[٢٨]

وقد اشارت اليها اتفاقية الاتحاد الاوروبي في المادة/٢٥/١/ج والتي تنص على انه" ١- اذا اتفق الطرفان بغض النظر عن مكان اقامتهما، على ان يكون لمحكمة او لمحاكم دولة عضو اختصاص تسوية أي نزاعات نشأت او قد تنشأ فيما يتعلق بعلاقة قانونية معينة، فتلك المحكمة او تلك المحاكم يكون للمحاكم الولاية القضائية، مالم تكن الاتفاقية باطلة، وباطلة بموجب صلاحيتها الموضوعية وبموجب قانون تلك الدولة العضو.." اما الفقرة/ج من الاتفاقية تنص على انه" في التجارة الدولية او التجارة، وفي شكل يتوافق مع الاستخدام يكون الاطراف على علم به او يجب ان يكونوا على علم به." [٢٩]

ونلاحظ من ذلك ان العقود الخاصة تعتمد على الشروط التي تتضمنها فهي التي تحدد اختصاص المحكمة التي تفصل في النزاع فاذا لم

تـذكر الشـروط الموجـودة فـي العقـد المبـرم بـين الطرفين يمكن ان تطبق القواعد العامة في تحديد الاختصـاص. وبالتـالي نـرى ان الخدمـة السـحابية تبرم من خلال العقود الخاصة التي ترجح فيها كفة مزود تلك الخدمة، وذلك من خلال فرض شروطه اثنـاء العقد من حيث تحديد المحكمة المختصـة، والتي تقع في مقر مزود الخدمة السحابية. وتلعب العقود الخاصة دوراً بارزاً من خلال شروط الخدمة التي تتضمنها، فقد تشير معظم بنود الخدمة إلى أن قانونها المحلي هو الحاكم وأن اختصاصها هو المنتدى الصحيح الا في حالة واحدة اذا لم تنص بنود الخدمة على أي قانون محدد، وبذلك يبدو أن مقدمي خدمات الخدمة السحابية لم يأخذوا في الاعتبار أحكام لائحة روما الأولى ولائحة بروكسل المعاد صياغتها " بشأن عقود المستهلك على هذا النحو، أي فيما يتعلق بعقود المستهلك.[٣٠]

وبذلك فقد اشارت المادة ١/٥من لائحة روما الاولـى" فـان قـانون تلـك الدولـة التـي يقـيم فيهـا المستهلك، أو يوجـه الأنشطة نحـو هذا البلـد" فـي حين اشارت المادة ٢/٥ من لائحة روما الاولى على انه" ومع ذلك قد يظل الشرط المتعلق باختيار القانون ساريًا في عقود المستهلك فقط إذا لم يحرم المستهلك من أي أحكام إلزامية للإقامة المعتادة للمستهلك."[٣١]

ولكن فيما يتعلق بالولاية القضائية، بغض النظر عن بنود الخدمة، يجوز للمستهلكين رفع دعوى ضد الموردين في محاكم مكان إقامتهم المعتاد (المادة ١٨ (١) لائحة Recast Brusels) بالإضافة إلى ذلك، لا يجوز للمحترف الذي يعتزم رفع دعوى ضد المستهلك القيام بذلك إلا في محاكم الدولة التي يقيم فيها المستهلك عادة، بالإضافة إلى ذلك ونظرًا لأن مثل هذه البنود لا يتم التفاوض عليها بشكل فردي، فقد تعتبر غير عادلة ويجب أن تكون هذه نقطة مهمة بالنسبة لمقدمي خدمات الخدمة السحابية.

أي فيما يتعلق باختيار المحكمة المختصة غير قابل للتفاوض في شروط الاستخدام، والتي يمكن اعتبارها باطلة بسهولة؛ وعلى هذا النحو ينبغي النظر في الاعتراف بالتشريعات المحلية بالنسبة للمستهلك الفردي، أما فيما يتعلق (B2B) للأطراف الحرية في تحديد الولاية القضائية من خلال العقود الخاصة.[٣٢]

وبالتالي يتبين ان هناك ثمة فرق بالتعامل بالخدمات السحابية، حيث يوجد تعامل بين شركة وشركة اخرى والذي يرمز له بالرمز (B2B) وهي الاعمال التجارية بين الشركات. وكذلك بين الشركة والمستهلك الفردي، والتي يشار اليها بالرمز (B2C)[٣٣] وبالتالي يتبين لنا أن الخدمات السحابية اما أن تكون خدمات مجانية، أو خدمات عن طريق عقود فردية (عقود استهلاك) أو عقود بين شركة واخرى، فإذا كانت بين شركة وشركة أخرى يمكن لهذه الشركات بإرادتها الحرة اختيار المحكمة بنظر النزاع، أي تطبق نصوص العقود الخاصة من خلال اتفاقية التفاف النقر.[٣٤]

وبالرجوع الى الخدمة السحابية المقدمة من شركة أبل، والتي تنص على أنه" أنت توافق على أن جميع الأمور المتعلقة بوصولك إلى الموقع أو استخدامه، بما في ذلك جميع النزاعات، ستخضع لقوانين الولايات المتحدة وقوانين ولاية كاليفورنيا بغض النظر عن تعارضها مع أحكام القوانين. أنت

توافق على الاختصاص القضائي الشخصي ومكان انعقاده في محاكم الولاية والمحاكم الفيدرالية في مقاطعة سانتا كلارا، كاليفورنيا، وترفض أي اعتراض على هذا الاختصاص أو المكان.[٣٥] وكذلك ما أشارت اليه اتفاقية الخدمة السحابية المقدمة من شركة كوكل فيما يخص الاختصاص القضائي والقانون الحاكم حيث بينت من خلال اتفاقية العقود الخاصة على انه" سيحكم قانون كاليفورنيا جميع النزاعات التي تنشأ عن أو تتعلق بهذه الشروط أو الشروط الإضافية الخاصة بالخدمة أو أي خدمات ذات صلة، بغض النظر عن قواعد تعارض القوانين. سيتم حل هذه النزاعات حصريًا في المحاكم الفيدرالية أو محاكم الولاية في مقاطعة سانتا كلارا، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وتوافق أنت وGoogle على الاختصاص القضائي الشخصي في تلك المحاكم."[٣٦]

ولكن إلى الحد الذي يمنع فيه القانون المحلي المعمول به حل بعض النزاعات في محكمة كاليفورنيا، يمكنك رفع تلك النزاعات في المحاكم المحلية لديك. وبالمثل، إذا كان القانون المحلي المعمول به يمنع محكمتك المحلية من تطبيق قانون ولاية كاليفورنيا لحل هذه النزاعات، فستخضع هذه النزاعات للقوانين المحلية المعمول بها في بلدك أو ولايتك أو أي مكان إقامة آخر.[٣٧] ونلاحظ أن الاستثناء الذي تنص عليه شروط مزودي الخدمة السحابية الى تطبيق القانون المحلي هو فيما يتعلق بعقود الاستهلاك. وبالتالي فإن العقود الخاصة إحدى الطرق البديلة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي.

الخاتمة

بعد ان أنهينا دراستنا هذه يمكن لنا أن نقوم بعرض الاستنتاجات التي توصلنا اليها وكذلك نقوم بتقديم التوصيات والتي نبينها على النحو الآتي:

أولا: الاستنتاجات

١. توصلت الدراسة إلى أن اعتماد الوسائل البديلة في تحديد الاختصاص القضائي الدولي له أهمية كبيرة في حل مسائل الخدمة السحابية، وخصوصاً التحكيم الالكتروني الذي يعتبر من الوسائل السهلة والسريعة لفض النزاع وبطريقة إلكترونية، وكذلك يبعد أطراف النزاع عن مسألة تنازع القوانين والاختصاص القضائي، ولكن التحكيم الالكتروني يحتاج الى بنية تحتية واجهزة حديثة لتطبيق هكذا نوع من التحكيم في بلد مثل العراق الذي يفتقر لذلك في الوقت الحالي إلا أن الأوضاع تؤمّل بالخير مستقبلاً.

٢. من الوسائل البديلة الاخرى في تحديد الاختصاص القضائي في الخدمة السحابية هي دور الإرادة في العقود الخاصة، والتي أنشأت الخدمة السحابية وحددت الاختصاص القضائي بموجب العقد المبرم. ومثال ذلك الخدمة السحابية المقدمة من شركة أبل وشركة كوكل حيث اخضعت المستخدم لقانونها في ولاية كاليفورنيا والمحاكم الموجودة في مقاطعة سانتا كلار.

٣. أتضح لنا عند تعلق الاختصاص القضائي بعقود الاستهلاك الخاصة بالمستخدم في الخدمة السحابية يخضع لمحكمة بلد المستهلك وذلك لان هذا الاخير محمي بالقوانين الوطنية.

ثانيا: التوصيات

٤. دعوة المشرع العراقي الى تبني وسائل حديثة

في تحديد الاختصاص القضائي من خلال تشريع قانون ينسجم مع التطورات التكنلوجية التي تتعلق بالعقود الخاصة في الخدمات السحابية من خلال توسيع اعتمادها وتضمينها في التشريعات.

٥. نقترح تعديل المادة الثالثة من قانون حماية المستهلك رقم /١ لسنة ٢٠١٠ وان يضاف لها نصاً يعالج مسألة الخدمة السحابية من حيث الاختصاص القضائي والتشريعي ويضاف لها المقترح الآتي لتكملة ذيل المادة الثالثة: **((تخضع عقود الخدمة السحابية ذات الصلة بالمستهلك لهذا القانون ولمحكمة بلد المستهلك بغض النظر عن القانون والمحكمة الذي يتضمنها العقد لتلك الخدمة")).**

الهوامش

(١) د. عبد الرحيم حاتم الحسن، التحكيم في الشريعة والقانون، دراسة مقارنة، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف، ٢٠١٠، ص٢٥.

(٢) ويعرف التحكيم التجاري، والذي عرفه جانب من الفقه بانه" نظام قضائي خاص ينشأ من اتفاق الاطراف على العهدة الى شخص من الغير بمهمة محددة، في الفصل في منازعة قائمة بين الاطراف بحكم يتمتع بالحجية يمنع الاطراف من اعادة طرح المنازعة التي فصل فيها حكم التحكيم على قضاء دولة او على قضاء تحكيمي آخر". أنظر في ضوء ذلك: د. حفيظة السيد حداد، النظرية العامة للتحكيم التجاري الدولي، دار الحلبي للمطبوعات الجامعية، بيروت،٢٠٠٧، ص٤٤. وكما يعرفه جانب آخر من الفقه على انه" نظام للقضاء الخاص تقضي فيه الخصومة، ويعهد بها الى أشخاص يختارون للفصل فيها او بعبارة اخرى يقصد بالتحكيم انشاء عدالة خاصة يتم عن طريق محكمين مخولين بمهمة الحسم. أنظر في ضوء ذلك:

Jean Robert: L'arbitrage civil et commercial droit interne, droit international privé - Dalloz, 1983. P, 7

مشار اليه لدى احمد عبد الستار مجيد الجبوري، تمييز التحكيم التجاري عن القضاء وطبيعته القانونية، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١٠، العدد٣٨، ٢٠٢١، ص٢٩٦.

(٣) د. محمد جمال الاتروشي وآخرون، القانون الدولي الخاص، الكتاب الثاني، مطبعة يادكار، الطبعة الاولى، ٢٠٢٠، ص٢٧٧.

(4) Chukwumerije O, Choice of Law in International Commercial Arbitration. Cambridge University Press, 2019, P.235

(5) Anderson, Mark, and Loukas Mistelis. Arbitration of International Intellectual Property Disputes. Oxford University Press, 1st edition, 2012, P. 287

(6) Anderson, Mark, and Loukas Mistelis.op cit,P. 288

(7) Piers, Maud & Christian Aschauer , Arbitration in the Digital Age: The Brave New World of Technology and Dispute Resolution. Kluwer Law International, 1st Edition, 2018, P. 298

(8) Abdel Wahab, Mohamed S & Ethan Katsh, Online Dispute Resolution: Theory and Practice. Eleven International Publishing, 1st Edition, 2017, P. 399

(9) Piers & Maud, Christian Aschauer, op.cit, P 299

(10) Piers & Maud, Christian Aschauer, op.cit, P 236

(11) Macy. C, Arbitration Awards: A Practical Approach. American Bar Association, 1ST published, 2018 P 345

(12) Macy. C, op.Cit, P 345

(13) T. Barceló & Rovine, International Commercial Arbitration: A Transnational Perspective. Wolters Kluwer Law & Business, 1ST Published, 2018, P 387

(14) Newman L. W., & Zaslowsky D., Emergency Arbitration: Principles and Practice. Juris Publishing, 1ST Published, 2019, P 224

(15) Chukwumerije, op.Cit, P 236

(16) Newman L. W., & Zaslowsky, op.cit, P.225

(١٧) د. مصطفى ناطق صالح مطلوب، التحكيم التجاري الالكتروني، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١١) العدد (٣٩) السنة (٢٠٠٩) كلية الحقوق جامعة الموصل،ص١٤٩-١٥٠.

(18) Newman L. W., & Zaslowsky, op.cit, P.225

(19) Macy C.,op.cit, P.261

(20)Julia Hörnle, Pablo Cortes, Legal Issues in Online Dispute Resolution, June 2014, p, 2, the link:
(https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2015/02/Legal-Issues-Hornle. pdf accessed at (8/9/2023).

(٢١) د. محمد جلال حسن وآخرون، المصدر السابق، ص ٢٩١.

(٢٢) ومن هذه القوانين: أولا. قانون تنظيم أعمال التنظيم رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٥ حيث نصت المادة (٧٩) منه على انه"أولا: يضع رئيس الديوان قواعد تنظيمية تطبق كحل بديل لمنازعات حملت وثائق التأمين والمنازعات التأمينية الاخرى، بضمنها التوسط والتحكيم بما لا تتعارض مع القانون.....) ثانيا. قانون الاستثمار العراقي رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ حيث نصت المادة (٢٧) في الفقرة/١ على انه " ويجوز الاتفاق مع المستثمر على اللجوء الى التحكيم التجاري الوطني او الدولي" وفق اتفاق يبرم بين الطرفين يحدد بموجبه اجراءات التحكيم وجهته والقانون الواجب التطبيق) ثالثا. قانون الاستثمار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٦ الخاص بإقليم كردستان ايضا اشار الى التحكيم التجاري الدولي في المادة (١٧) منه والتي تنص على انه " تحل المنازعات الاستثمارية وفق العقد المبرم بين الطرفين وفي حال تعذر الحل الودي يجوز للطرفين اللجوء الى التحكيم المبينة احكامه في القوانين المرعية في الاقليم او وفقا للأحكام تسوية المنازعات الواردة في اي من الاتفاقيات الدولية التي يكون العراق طرفا فيها".

(23) Lavers, Anthony & Merkin, Robert, and Turner, Peter. International Contractual and Statutory Adjudication. Sweet & Maxwell, 2019, 1st Edition, P 345

(24)Tang & Zheng Sophia, Jurisdiction and Arbitration Agreements in International Commercial Law. Oxford University Press, 1st Edtion,2014, P. 176

(25) pinsent Masons, Jurisdiction and choice of law clauses in international contracts, the link:

(https://www.pinsentmasons.com),accessed at(9/9/2023).

(٢٦) رشا ميثم مجيد، القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية دراسة تحليلية، اطروحة مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا،٢٠٢٢، ص١٥٧.

(27) Ajemian v. Yahoo!, Inc., 987 N.E.2d 604, 611 (Mass. App. Ct. 2013).

مشار اليه لدى رشا ميثم مجيد، نفس المصدر، ص١٥٩.

(28) Conway H. & Grattan, S. The 'New' New Property: Dealing with Digital Assets on Death. In H, 2019, p 101

مشار اليه لدى رشا ميثم مجيد، مصدر سابق.

(29) Article 25/1/c. (1- If the parties, regardless of their domicile, have agreed that a court or the courts of a Member State are to have jurisdiction to settle any disputes which have arisen or which may arise in connection with a particular legal relationship, that court or those courts shall have jurisdiction, unless the agreement is null and void as to its substantive validity under the law of that Member State. Such jurisdiction shall be parties exclusive unless the have agreed otherwise. The agreement conferring jurisdiction shall be either: (c) in international trade or commerce, in a form which accords with a usage of which the parties are or ought to have been aware and which in such trade or commerce is widely known to, and regularly observed by, parties to contracts of the type involved in the particular trade or commerce concerned

Regulation (EU) No 1215/2012 of the European Parliament and of the Council of 12 December 2012 on jurisdiction and the recognition and enforcement of judgments in civil and commercial matters (recast).

(30) André de Caria Agreira, Cloud Computing and European Union Law: An analysis of "standard" terms in Cloud Computing Agreements Dissertation to obtain a master's degree in law, in the specialty of in International and European Law, 2020, p 52

(31)André de Caria Agreira, Cloud Computing and European Union Law: op,cit, p 53.

(32) André de Caria Agreira, op.cit, p 53

(33) Business-to-Business (B2B): What It Is and How It's Used, the link:

(https://www.investopedia.com), Accessed at (1/5/2023).

(٣٤) تؤكد المحكمة العليا الايرلندية وجوب إنفاذ شرط الاختصاص القضائي المتفق عليه الكترونيا عن طريق التفاف النقر، ففي قضية في Ryanair dac v SC Vola.ro srl [2019] IEHC 239 اكدت المحكمة قابلية انفاذ هذا الشرط المتعلق بالاختصاص القضائي الوارد في شروط اتفاقية التفاف النقر لموقع الويب، ووجدت المحكمة ان المستخدم قد وافق من خلال اتفاقية (click-wrap) على الاختصاص القضائي، وعقدت المحكمة ان اتفاقية التفاف النقر تفي بمتطلبات المادة ٢٥/١/ج من لائحة اعادة صياغة بروكسل الاولى (الاتحاد الاوربي ٢٠١٢/ ١٢١٥) ينظر في ضوء ذلك:

Davinia Brennan,Irland ip & technology law Blog, the link:
(https://www.irelandip.com/2019/05/articles/cyber-risk-data-privacy/high-court-confirms-enforceability-of-jurisdiction-clause), accessed at(12/9/2023).

(35) Apple Website Terms of Use, Legal Information & Notices, the link:
(https://www.apple.com/legal/internet-services/terms/site.html), Accessed at (13/9/2023).

(36) Google Terms of Service – Privacy & Terms, the link:
(https://policies.google.com/terms?hl=en-US), Accessed at (15/9/2023).

(37) Google Terms of Service – Privacy & Terms, , the link:
(https://policies.google.com/terms?hl=en-US), Accessed at (15/9/2023).

المصادر

المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب القانونية

١. حفيظة السيد حداد، النظرية العامة للتحكيم التجاري الدولي، دار الحلبي للمطبوعات الجامعية، بيروت،٢٠٠٧.

٢. عبد الرحيم حاتم الحسن، التحكيم في الشريعة والقانون، دراسة مقارنة، مؤسسة النبراس للطباعة والنشر والتوزيع، النجف الاشرف، ٢٠١٠.

٣. محمد جلال حسن الاتروشي، عبد الرسول عبد الرضا الاسدي و عبد الله فاضل ميراني، القانون الدولي الخاص، تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي وتنفيذ الاحكام الاجنبية، الكتاب الثاني، الطبعة الاولى، مطبعة يادكار السليمانية، ٢٠٢٠.

ثانيا: البحوث

١. د. عبد الستار احمد مجيد الجبوري، تمييز التحكيم الالكتروني عن القضاء وطبيعته القانونية، بحث منشور في مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد١٠، العدد٣٨، ٢٠٢١.

٢. د. مصطفى ناطق صالح مطلوب، التحكيم التجاري الالكتروني، بحث منشور في مجلة الرافدين للحقوق، المجلد (١١) العدد (٣٩) السنة (٢٠٠٩) كلية الحقوق جامعة الموصل.

ثالثا: الاطاريح

١. رشا ميثم مجيد، القانون واجب التطبيق على التركة الرقمية دراسة تحليلية، اطروحة مقدمة الى معهد العلمين للدراسات العليا،٢٠٢٢

رابعا: القوانين:

١. قانون المرافعات المدنية رقم ٨٣ لسنة ١٩٦٩.

٣. قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٥.

٤. قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠.

٥. قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢.

Sources

Sources in Arabic

First: legal books

1. Hafida Al-Sayyid Haddad, The General Theory of International Commercial Arbitration, Dar Al-Halabi for University Press, Beirut, 2007.

2. Abdul Rahim Hatem Al-Hassan, Arbitration in Sharia and Law, a comparative study, Al-Nibras Foundation for Printing, Publishing and Distribution, Al-Najaf Al-Ashraf, 2010.

3. Muhammad Jalal Hassan Al-Atrushi, Abdul-Rasul Abdul-Rida Al-Asadi and Abdullah Fadel Mirani, Private International Law, Conflict of Laws, Conflict of Jurisdiction and Implementation of Foreign Judgments, Book Two, First Edition, Yadkar Al-Sulaymaniyah Press, 2020.

Second: Research

1. Dr. Abdul Sattar Ahmed Majeed Al-Jubouri, distinguishing electronic arbitration from the judiciary and its legal nature, research published in the Journal of the College of Law for Legal and Political Sciences, Volume 10, Issue 38, 2021.

2. D. Mustafa Natiq Saleh Matloub, Electronic Commercial Arbitration, research published in Al-Rafidain Law Journal, Volume (11), Issue (39), Year (2009), College of Law, University of Mosul.

Third: Theses

1. Rasha Maitham Majeed, The Law Applicable to Digital Legacy, An Analytical Study, a thesis submitted to the Alamein Institute for Graduate Studies, 2022.

Fourth: Laws:

Civil Procedure Law No. 83 of 1969.

1. Law Regulating Insurance Work No. (10) of 2005.

2. Consumer Protection Law No. (1) of 2010.

3. Electronic Signature and Electronic Transactions Law No. 78 of 2012.

المصادر باللغة الإنجليزية

أولاً: الكتب:

1. Anderson, Mark, and Loukas Mistelis. Arbitration of International Intellectual Property Disputes. Oxford University Press, 1st edition, 2012.

2. Chukwumerije O, Choice of Law in International Commercial Arbitration. Cambridge University Press, 2019.

3. Conway H. & Grattan, S. The 'New' New Property: Dealing with Digital Assets on Death. In H, 2019.

4. Heilbron, Hilary QC & Tunde Ogowewo, Technology and Arbitration: From Evolution to Revolution. Kluwer Law International, 1st Edition.

5. Heilbron, Hilary QC & Tunde Ogowewo, Technology and Arbitration: From Evolution to Revolution. Kluwer Law International, 1st Edition, 2019.

6. Jean Robert: L'arbitrage civil et commercial droit interne, droit international privé - Dalloz, 1983. Abdel Wahab, Mohamed S & Ethan Katsh, Online Dispute Resolution: Theory and Practice. Eleven International Publishing, 1st Edition, 2017, P. 399.

7. Lavers, Anthony & Merkin, Robert, and Turner, Peter. International Contractual and Statutory Adjudication. Sweet & Maxwell, 2019, 1st Edition.

8. Macy. C, Arbitration Awards: A Practical Approach. American Bar Association, 1ST published, 2018.

9. Piers, Maud & Christian Aschauer , Arbitration in the Digital Age: The Brave New World of Technology and Dispute Resolution. Kluwer Law International, 1st Edition, 2018.

10. Newman L. W., & Zaslowsky D., Emergency Arbitration: Principles and Practice. Juris Publishing, 1ST Published, 2019,

11. T. Barceló & Rovine, International Commercial Arbitration: A Transnational Perspective. Wolters Kluwer Law & Business, 1ST Published, 2018.

12. Tang & Zheng Sophia, Jurisdiction and Arbitration Agreements in International Commercial Law. Oxford University Press, 1st Edtion, 2014.

ثانياً: الأطاريح والرسائل:

1. André de Caria Agreira, Cloud Computing and European Union Law: An analysis of “standard” terms in Cloud Computing Agreements Dissertation to obtain a master’s degree in law, in the specialty of in International and European Law, 2020.

ثالثاً: القوانين والأنظمة:

1. Regulation (EU) No 1215/2012 of the European Parliament and of the Council of 12 December 2012 on jurisdiction and the recognition and enforcement of judgments in civil and commercial matters (recast).

رابعاً: المواقع الالكترونية:

1. Davinia Brennan,Irland ip & technology law Blog, the link: (https://www.irelandip.com/2019/05/articles/cyber-risk-data-privacy/high-court-confirms-enforceability-of-jurisdiction-clause).

2. Apple Website Terms of Use, Legal Information & Notices, the link: (https://www.apple.com/legal/internet-services/terms/site.html).

3. Google Terms of Service – Privacy & Terms, the link: (https://policies.google.com/terms?hl=en-US).

4. Google Terms of Service – Privacy & Terms, , the link: (https://policies.google.com/terms?hl=en-US).

5. Julia Hörnle, Pablo Cortes, Legal Issues in Online Dispute Resolution, June 2014, the link:

(https://www.judiciary.uk/wp-content/uploads/2015/02/Legal-Issues-Hornle. pdf).

6. Business-to-Business (B2B): What It Is and How It's Used, the link: (https://www.investopedia.com).

7. pinsent Masons, Jurisdiction and choice of law clauses in international contracts, the link: (https://www.pinsentmasons.com).